مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأداء المالي للمصارف السعودية في ظل جائحة كورونا: باستخدام نظام تصنيف CAMELS
اسم الكاتب: د. ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5689
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Financial Performance Of Saudi Banks In The Shadow Of Covid-19 Pandemic: Using CAMELS Rating System

Dr Diyaeldin Abdelbasit *

(Received 10 / 1 / 2022. Accepted 27 / 2 / 2022)

□ ABSTRACT □

This study aims to identify the impact of the COVID-19 pandemic on the financial performance of Saudi banks. The study utilizes the CAMELS rating system to identify aspects of the financial performance under it. The study compares two periods: the first is from the first quarter of 2017 to the fourth quarter of 2019 (the period prior to the pandemic), and the second period is from the first quarter of 2020 to the second quarter of 2021 (the pandemic period). The study depends mainly on secondary data published by Saudi Central Bank in its monthly bulletins, and it utilizes the empirical approach to test its hypotheses. The study results indicated that despite the unprecedented circumstances imposed by the pandemic on the Saudi economy during 2020, Saudi banks had adequate capital and enjoyed higher liquidity levels than in the period prior to the pandemic. The study results also indicated that the high rate of non-performing loans due to the adverse impact of the pandemic on the bank customers led to a deterioration in the quality of banks' assets. Lastly, the study results indicated that a reduction in interest rates and an increase in loan allocations contributed to reducing the profitability of Saudi banks in the pandemic period compared to the period prior to the pandemic. The study offers a set of recommendations, the most important of which is Saudi banks have to prepare early for the risks related to corporate bankruptcy after the end of the loan repayment period specified by the Saudi Central Bank.

Keywords: CAMELS Rating System, COVID-19 Pandemic, Financial Performance, Saudi Banks.

* **Shaqra Community College - Shaqra - Saudi Kingdom Arabia.DiyaeldinAbdelbasit-diya@su.edu.sa**

الأداء المالي للمصارف السعودية في ظل جائحة كورونا: باستخدام نظام تصنيف CAMELS

الدكتور ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد*

(تاريخ الإيداع 10 / 1 / 2022. قُبِل للنشر في 27 / 2 / 2022)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار التي تركتها جائحة كورونا على الأداء المالي للمصارف السعودية. تستخدم الدراسة نظام تصنيف CAMELS لتحديد جوانب الأداء المالي محل الدراسة. تقارن الدراسة بين فترين زمنيتين، الأولى منهما قبل الجائحة وتمتد من الربع الأول من عام 2017 إلى نهاية الربع الرابع من عام 2019، أما الفترة الثانية فهي فترة جائحة كورونا وتمتد منذ الربع الأول من عام 2020 إلى نهاية الربع الثاني من عام 2021. تعتمد الدراسة بشكل أساسي على البيانات الثانوية التي يقوم البنك المركزي السعودي بإعلانها في نشراته الشهرية، وتستخدم المنهج التجريبي في اختبار فرضياتها. تشير نتائج الدراسة إلى أنه رغماً عن الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا على الاقتصاد السعودي خلال عام 2020، فإن المصارف السعودية حافظت على معدلات كفاية رأس مال مرتفعة، وتمتعت بمستويات سيولة أعلى من الفترات التي سبقت الجائحة. كما تشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن ارتفاع نسبة التعثر في سداد القروض بسبب التأثيرات السالبة للجائحة على عملاء المصارف، أدى إلى تدهور في جودة أصولها. إضافة إلى ذلك فقد ساهم تخفيض أسعار الفائدة والزيادة في مخصصات القروض في انخفاض ربحية المصارف السعودية في فترة الجائحة مقارنة بالفترة السابقة لها. توصي الدراسة المصارف السعودية بالاستعداد المبكر للمخاطر المتعلقة بإفلاس الشركات بعد انتهاء فترة تأجيل سداد القروض المحددة من قبل البنك المركزي السعودي.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، المصارف السعودية، جائحة كورونا، نظام تصنيف CAMELS.

* كلية المجتمع بشقراء– شقراء– المملكة العربية السعودية. DiyaeldinAbdelbasit-diya@su.edu.sa

مقدمة:

شهد العالم في نهاية عام 2019 أزمة صحية كبيرة سببها ظهور فيروس كورونا المستجد، أدت_إلى أكبر أزمة اقتصادية يمر بها العالم بعد الكساد العظيم. ألقت هذه الأزمة بظلالها على اقتصاديات جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية، متسببة في انكماش غير مسبوق على مستوى الاقتصاد العالمي، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة (3.5%)، وفقدت حوالي (255) مليون وظيفة بدوام كامل مقارنة بعام 2019، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة عالميا. وفي ظل اتجاه معظم دول العالم لفرض حظر كلي أو جزئي على حركة وتنقلات الأفراد تأثرت قطاعات اقتصادية عديدة كالتجارة والصناعة والسياحة والطيران وغيرها. إضافة إلى ذلك، تأثرت سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، ومختلف أنشطة التصنيع والاستثمار. إزاء هذه التطورات السالبة سارعت مختلف دول العالم إلى تبني سياسات نقدية ومالية توسعية، واتخذت العديد من الإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة فقدمت حزماً تحفيزية قدرت قيمتها بنحو (19.5) تريليون دولار أمريكي، بهدف دعم السيولة في القطاع المالي وتعزيز الطلب (AMF, 2020).

لم يكن الاقتصاد السعودي بمنأى عن التأثيرات السلبية لجائحة كورونا فقد أدى الانخفاض الكبير في الطلب على النفط خلال عام 2020، إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بنسبة (15.6%) عما كانت عليه في عام 2019. إضافة إلى ذلك فقد أدت سياسات الإغلاق والتدابير الاحترازية التي انتهجتها الحكومة إلى أن يسجل نمو القطاع غير النفطي انخفاضا بنسبة (2.3%). تبعا لذلك، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (4.1%). كما شهد النصف الثاني من عام 2020 ارتفاعا في معدلات التضخم لتصل إلى (5.8%)، بعد أن كانت حوالي (1.0%) في النصف الأول من نفس العام، ويعزى ذلك إلى لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من (5%) إلى (15%) (SAMA, Financial Stability Report, 2021).

أولا: الإطار العام للدراسة:

مشكلة الدراسة:

في أعقاب التطورات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على مستوى الاقتصاد السعودي، قام البنك المركزي السعودي بخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس مرتين خلال شهر مارس 2020، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة بين المصارف السعودية لمدة ثلاثة أشهر لتستقر عند (1.19%) بنهاية العام. ولتعزيز عمليات إدارة السيولة داخل القطاع المصرفي، قام بضخ (50) مليار ريال وطرح أدوات أخرى لضخ السيولة داخل هذا القطاع. إضافة إلى ذلك، فقد أطلق البنك المركزي برنامجا لدعم القطاع الخاص يشمل إعفاء قطاع الشركات من تكاليف التمويل وتأجيل سداد أقساط القروض التي تحصل عليها من المصارف. ويسعى البحث للإجابة على سؤال رئيسيٍ يدور حول مدى تأثر الأداء المالي للمصارف السعودية بالتطورات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لجائحة كورونا، وسياسات الإغلاق وحظر الحركة التي اتبعتها الحكومة، والسياسات النقدية التي تبناها البنك المركزي خلال فترة الجائحة مستخدمة في ذلك نظام تصنيف CAMELS. يتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما هو أثر جائحة كورونا على مؤشرات كفاية رأس مال المصارف السعودية؟
- ما هو أثر جائحة كورونا على مؤشرات جودة أصول المصارف السعودية؟
- ما هو أثر جائحة كورونا على مؤشرات كفاءة إدارة المصارف السعودية؟
- ما هو أثر جائحة كورونا على مؤشرات ربحية المصارف السعودية؟

- ما هو أثر جائحة كورونا على مؤشرات سيولة المصارف السعودية؟
- ما هو أثر جائحة كورونا على مؤشرات حساسية المصارف السعودية لمخاطر السوق؟

أهمية البحث و أهدافه:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع المصرفي أثناء جائحة كورونا في مساعدة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في التغلب على الآثار السالبة التي خلفتها الجائحة. وتساعد الدراسة من الناحية الأكاديمية في توضيح كيفية استخدام نظام تصنيف CAMELS في قياس الأداء المالي للمصارف. أما من الناحية العملية، فتساعد نتائج الدراسة كلاً من البنك المركزي السعودي، والمصارف السعودية في تقييم آثار السياسة النقدية التي تم اتباعها خلال فترة الجائحة على سلامة جوانب ومؤشرات الأداء المالي بالقطاع المصرفي. من ناحية أخرى، يمكن للتوصيات التي تقدمها الدراسة أن تسهم في تقديم حلول لبعض المشكلات المتعلقة بالأداء المالي للمصارف السعودية أثناء جائحة كورونا.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيتين الرئيستين الآتيتين:

- لا يوجد أثر لجائحة كورونا على الأداء المالي للمصارف السعودية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات متغيرات الأداء المالي للمصارف السعودية قبل جائحة كورونا وأثناءها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- قياس الأداء المالي للمصارف السعودية قبل جائحة كورونا وأثناءها.
- تحديد جوانب الأداء المالي للمصارف السعودية التي تغيرت أثناء جائحة كورونا، وتحديد اتجاهات التغير، وتفسير أسباب ذلك التغير.

الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت تأثير جائحة كورونا على القطاع المصرفي:

كان لجائحة كورونا تأثيرا كبيرا على اقتصاديات جميع دول العالم، لذلك كان من الأهمية بمكان دراسة هذا التأثير على سلامة واستقرار القطاع المصرفي باعتباره القطاع الذي سوف يساعد في التقليل من الآثار السالبة للجائحة. تناول عدد من الدراسات أداء القطاع المصرفي أثناء جائحة كورونا، منها على سبيل المثال دراسة Demirgüç-Kunt et al., (2021)، التي قامت بجمع معلومات عن أسعار الاسهم اليومية لحوالي (894) مصرفا، تعمل في (52) دولة، خلال الفترة من مايو 2018 إلى مايو 2020. ومن ثم حاولت الدراسة التعرف على الآثار التي أفرزتها السياسات المالية والنقدية للدول أثناء جائحة كورونا على أسعار أسهم هذه المصارف. قامت الدراسة بتقييم تأثير الجائحة على كل من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتوصلت إلى أن التأثير السلبي للجائحة كان أكبر في القطاع المصرفي. كما قارنت الدراسة بين تأثير الجائحة على الأنواع المختلفة من المصارف، فوجدت أن المصارف ذات الحجم الكبير والمصارف العامة عانت أكثر من غيرها، كما عانت المصارف ذات السيولة المنخفضة قبل الأزمة أكثر من غيرها. انتقلت الدراسة بعد ذلك لتحليل استجابة القطاع المصرفي للسياسات المالية والنقدية التي اتبعتها المصارف المركزية في الدول محل الدراسة لتقليل الآثار السلبية للجائحة، فتوصلت إلى أن سياسات دعم السيولة ومساعدة المقترضين كان لها تأثيرا كبيرا على تحقيق المصارف لعوائد غير عادية. كما توصلت الدراسة إلى أن نفس هذه

السياسات لم يكن لها نفس الأثر في الدول النامية، إذ لم ينتج عنها تأثيرا إيجابيا على أسعار أسهم المصارف العاملة في تلك الدول.

أما دراسة (Elnahass et al., 2021)، فقد قامت بجمع بيانات ربع سنوية عن حوالي (1090) مصرفاً في (116) دولة، خلال الفترة من الربع الأول من عام 2019 إلى نهاية الربع الثاني من عام 2020. أشارت نتائج الدراسة أن لجائحة كورونا تأثيراً واضحاً على الاستقرار المصرفي في الدول والمصارف محل الدراسة. فمن ناحية الأداء المالي بصورة عامة فقد تأثرت ربحية المصارف سلباً بجائحة كورونا وكذلك قيمتها السوقية. أما من ناحية الاستقرار المالي، فقد شهد القطاع المصرفي ارتفاعاً في مخاطر الائتمان نتيجة لارتفاع نسب القروض المتعثرة، كما زادت مخاطر السيولة العالية، والأصول العالية المخاطر. قامت الدراسة أيضاً بمحاولة التعرف على الاختلافات في تأثير جائحة كورونا على القطاعات المصرفية حسب المنطقة الجغرافية التي يعمل بها المصرف، فوجدت أن المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأكثر تأثرا من ناحية انخفاض الربحية، في حين أنها كانت الأفضل من ناحية جودة أصولها. أما المصارف الأسيوية فقد كانت الأفضل من ناحية التقليل من مخاطر الأصول. قارنت الدراسة أيضا بين المصارف التقليدية والإسلامية، فوجدت أن المصارف الإسلامية كانت أقل ربحية وأكثر سيولة، كما انها تمتعت بمخاطر تشغيل منخفضة وكانت فيها مخاطر الأصول أعلى. أما من ناحية مستوى الدخل في الدولة التي يعمل بها المصرف، فقد وجدت الدراسة أن المصارف التي تعمل في دول منخفضة ومتوسطة الدخل كانت أقل كفاءة في التحكم في تكاليف عملياتها أثناء جائحة كورونا، من تلك التي تعمل في الدول مرتفعة الدخل.

استخدمت دراسة (Mansour et al., 2021)، نظام تصنيف VARX المشتق من نظام تصنيف VAR للتنبؤ باستجابة المصارف الإسلامية في تسعة دول لجائحة كورونا. تشمل هذه الدول كلا من المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تركيا، ماليزيا، باكستان، اندونيسيا، وبروناي. غطت الدراسة الفترة من الربع الرابع 2019 إلى نهاية الربع الرابع 2021. ركزت الدراسة على (4) من جوانب الأداء المالي للمصارف الإسلامية هي الربحية، الحجم، التمويل المتعثر، والاستقرار المالي. توقعت الدراسة أن تكون الأوضاع المالية للمصارف الإسلامية في كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، والامارات العربية المتحدة، أقل عرضة للتأثر بجائحة كورونا. وأن تواصل المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية نموها وقيادة زخم النمو العالمي في الصيرفة الإسلامية. كما توقعت الدراسة أن تتأثر المصارف الإسلامية في كل من البحرين، بروناي، ماليزيا، باكستان، وتركيا بشكل أكبر نسبيًا خاصة فيما يتعلق بنمو حجمها. كما تنبأت الدراسة أن تصبح المصارف الإسلامية في إندونيسيا هي الأكثر تضررًا من جائحة كورونا.

هدفت دراسة (Ichsan et al., 2021)، إلى تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية الاندونيسية، والتعرف على العوامل المؤثرة على ربحيتها أثناء جائحة كورونا. استخدمت الدراسة بيانات سنوية مشتقة من القوائم المالية لتلك المصارف خلال الفترة 2011–2020. ومن خلال الانحدار الخطي المتعدد واختبار Ramsey، توصلت الدراسة إلى أن ربحية المصارف الإسلامية الاندونيسية تتأثر إيجابا بكفاية رأس المال، نسبة تكاليف التشغيل إلى إجمالي دخل التشغيل، ونسبة التمويل إلى الودائع. كما أنها تتأثر سلباً بنسبة التمويل المتعثر.

أما دراسة (Belouafi, 2020)، فقد حاولت استقراء الآثار المحتملة لجائحة كورونا على القطاع المصرفي بوجه عام، وعلى قطاع التمويل الإسلامي بوجه خاص. ركزت الدراسة تحليلها على قطاع التمويل الإسلامي في دول الخليج والعربي، ودول جنوب شرق آسيا، باعتبار أن هاتين المنطقتين تشكلان الحاضنة الرئيسة للتمويل الإسلامي في العالم.

توصلت الدراسة إلى أن المرحلة الأولى من الجائحة والمنتهية في يونيو 2020، شهدت استقراراً في صناعة التمويل الإسلامي، إلا أنها يمكن أن تشهد تأثراً إذا استمرت الجائحة لفترة أطول. توقعت الدراسة أن يشهد قطاع الصكوك الإسلامية أكثر من غيره تأثراً بالجائحة، نظراً لإحجام الحكومات عن تمويل مشروعات البنية التحتية وغيرها من المجالات التي تتطلب تمويلاً كبيراً. على العكس من ذلك، توقعت الدراسة أن يشهد قطاع التكافل الإسلامي نمواً وازدهاراً خلال الجائحة. أظهرت الدراسة أن المنتجات المعتمدة على التقنية أقل تأثراً من غيرها، كما تنبأت أن تتأثر النتائج المالية للمصارف الإسلامية بحالات التعثر وعدم السداد والإفلاس التي سيتعرض لها طالبي التمويل نتيجة للجائحة.

استخدمت دراسة (Afaneh, 2020)، المنهجين الوصفي والتحليلي في المقارنة بين ثلاث من مؤشرات الأداء المالي لعينة من خمسة مصارف تعمل بالمملكة العربية السعودية هي البنك السعودي الفرنسي، البنك الأهلي التجاري، مصرف الإنماء، البنك العربي الوطني، وبنك الرياض. أما المؤشرات التي استخدمتها الدراسة فهي صافي الربحية والدخل، صافي الدخل من العمليات، ومخصص خسائر الائتمان. استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية غطت الربعين الأولين من عام 2019، والأولين من عام 2020. توصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاضاً في ربحية المصارف محل الدراسة وصافي دخلها في النصف الأول من عام 2020، مقارنة بما كان عليه الحال في النصف الأول من عام 2019. كما شهدت نفس فترة المقارنة، ارتفاعا ملحوظا في مخصص خسائر الائتمان بالمصارف محل الدراسة.

الدراسات التي استخدمت نظام تصنيف CAMELS لتقييم الأداء المالي:

استخدمت العديد من الدراسات نظام تصنيف CAMELS لتحقيق أغراض مختلفة، فقد استخدمته بعض الدراسات لترتيب المصارف وفقا لمتغيرات هذا التصنيف. فعلى سبيل المثال، هدفت دراسة (Naushad, 2021) إلى التأكد من السلامة المالية للمصارف الإسلامية العاملة بالمملكة العربية السعودية، ومن ثم ترتيبها وفقاً لنظام تصنيف CAMEL. شملت الدراسة المصارف الإسلامية الأربعة التي تعمل بالمملكة العربية والسعودية وهي مصرف الراجحي، بنك البلاد، مصرف الإنماء، وبنك الجزيرة. وامتدت لتغطي الفترة الزمنية من 2009 إلى 2019. أظهرت نتائج الدراسة احتلال مصرف الراجحي المرتبة الأولى متفوقاً على بقية المصارف الإسلامية في متوسط اجمالي مؤشرات نظام تصنيف CAMEL. كما أظهرت الدراسة أن هذه المصارف تجاوزت معدلات الأداء المناسبة حسب نظام تصنيف CAMEL.

تناولت دراسة (Sandouq et al., 2021) موضوع استخدام نظام تصنيف CAMELS في تقييم أداء عينة من (14) مصرفاً من مصارف القطاع الخاص بالجمهورية العربية السورية ومن ثم ترتيبها، خلال الفترة 2010–2018. قامت الدراسة بتجميع بيانات ربع سنوية عن متغيرات نظام تصنيف CAMELS، ومن ثم تقييم المصارف بصورة منفردة فجاء بنك قطر في المركز الأول من حيث كفاءة الأداء، في حين جاء بنك سورية والخليج في المركز الأخير. حاولت الدراسة أيضاً التعرف على الكيفية التي تؤثر بها مخاطر سوق الأوراق المالية على أداء القطاع المصرفي فتوصلت إلى أن تغير مخاطر سوق الأوراق المالية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير في أداء المصارف بمقدار (2.22) وفي نفس الاتجاه.

استخدمت دراسة (Ghazavi and Bayraktar, 2018) نظام تصنيف CAMELS في تحليل أداء ستة مصارف تركية خلال الفترة 2005–2016. قامت الدراسة أولاً بالمقارنة بين أداء المصارف في عام 2016 حيث وجدت فروقات ضئيلة جداً فيما يتعلق بالمتغيرات الستة لنظام تصنيف CAMELS. ثم قامت بعد ذلك، بترتيب المصارف حسب متوسط الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، ليحتل Ziraat Bank المرتبة الأولى. ولمقارنة الفروقات في متغيرات نظام تصنيف CAMELS الستة أجرت الدراسة اختبار ANOVA لتحليل التباين، فوجدت أن هناك فروقات

ذات دلالة إحصائية بين متوسطات نسب نظام تصنيف CAMELS. وأخيراً حاولت الدراسة التعرف على الاختلافات بين نتائج التصنيف حسب نظام تصنيف CAMELS، والتصنيف الذي تقوم به وكالات التصنيف الدولية، فتوصلت إلى أن تصنيف هذه الوكالات لا يعكس الوضع الحالي للمصارف وإن كان لا يختلف عنه في الأجل الطويل.

قامت دراسة (Saif Alyousfi et al., 2017) باستخدام نظام تصنيف CAMEL، لتحليل ربحية المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، والمقارنة بين المصارف المحلية والأجنبية في ذلك. شملت الدراسة (20) مصرفاً محلياً وأجنبياً، وغطت الفترة الزمنية 2000–2014. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المصارف المحلية في المملكة العربية السعودية أعلى ربحية من المصارف الأجنبية، كما أن المصارف ذات رأس المال الأكبر سواء كانت محلية أو أجنبية أعلى ربحية. من جهة أخرى، كلما زادت نسبة القروض المتعثرة كلما قلت الربحية. كما توصلت الدراسة إلى أن المصارف الأجنبية تحتفظ بمحافظ ائتمانية ذات درجة مخاطر أعلى من المحلية، كما أنها وعلى عكس المصارف المحلية، تشكل مصروفات التشغيل نسبة كبيرة من إجمالي دخلها وتؤثر سلباً على ربحيتها، مما يشير إلى أن إدارة التكلفة بالمصارف الأجنبية ليست فعالة ولا تساعد في تحقيق المزيد من الأرباح. أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن المصارف ذات الحجم الأكبر تكون أقل ربحية. كما أظهرت أن القروض الضخمة تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف المحلية وتقليل ربحية المصارف الأجنبية. علاوة على ذلك، أشارت نتائج الدراسة إلى أن المصارف الأجنبية أعلى سيولة وأقل ربحية من المصارف المحلية.

أما دراسة (Aspal and Dhawan, 2014)، فقد استخدمت نظام تصنيف CAMELS لتقييم الأداء المالي لعينة من (13) مصرفا من مصارف القطاع الخاص بالهند، ومن ثم ترتيبها وفقا لمتغيرات نظام تصنيف CAMELS، خلال الفترة 2007–2012. أظهرت نتائج الدراسة أن (6) من المصارف محل الدراسة حققت مستويات أداء متميزة وفقا لنظام تصنيف CAMELS. كما أن المركز الأول كان من نصيب مصرف Tamilnad Mercantile، كما أظهر المصرف Federal Bank أداء ممتازا. أما أسوأ أداء، فقد كان من نصيب مصرف Dhanalakshmi Bank.

كما استخدمت مجموعة من الدراسات نظام تصنيف CAMELS لتحقيق أهداف وأغراض متنوعة. فعلى سبيل المثال، قامت دراسة (Ledhem and Mekidiche, 2020)، باستخدامها للتعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي والأداء المالي للمصارف الإسلامية في خمسة دول هي ماليزيا، اندونيسيا، بروناي، تركيا، والمملكة العربية السعودية. اعتبرت الدراسة أن متغيرات نظام تصنيف CAMELS تمثل الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وقامت بجمع بيانات ربع سنوية عنها وعن معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2014–2018. وعن طريق تحليل الانحدار للبيانات المقطعية في إطار نظام تصنيف النمو الداخلي، توصلت الدراسة إلى أن المتغير الوحيد من متغيرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية الذي يساهم في النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة هو الربحية. عليه يمكن القول إنه عندما تزداد ربحية المصارف الإسلامية فإن ذلك يحفز الاستثمارات ويؤدي إلى تراكم رأس المال مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

أما دراسة (Dabaghie and Rajha, 2019)، فقد قامت بتطبيق نظام تصنيف CAMELS على المصارف المحلية المدرجة في السوق المالية السعودية والبالغ عددها 12 مصرفا، وبغية تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصارف السعودية (معبرا عنه بالعائد على الأصول). غطت دراستهما الفترة من 2010 إلى 2016. احتوت الدراسة بالإضافة إلى متغيرات نظام تصنيف CAMELS على مجموعة أخرى من المتغيرات الاقتصادية الكلية تشمل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، كما اعتبرت الدراسة حجم المصرف متغيراً ضابطاً. وباستخدامها للانحدار المتعدد،

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن هناك علاقة طردية بين متغيرات كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، معدل النمو الاقتصادي، وحجم المصرف، وبين معدلات أداء المصارف السعودية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين متغيرات السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، والتضخم، وبين معدلات أداء المصارف السعودية خلال فترة الدراسة.

كما استخدمت دراسة (Al-Qaisi, 2017)، نظام تصنيف CAMELS في الحكم على أداء المصارف التجارية الأردنية، وتحديد المتغيرات التي تؤثر على أدائها. تكونت عينة الدراسة من (13) مصرفاً تجارياً مدرجة في بورصة عمان، وغطت الفترة من 2009 إلى 2014. وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المشترك، توصلت الدراسة إلى أن لكل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، والربحية_تأثيراً كبيرا على مستويات أداء المصارف التجارية الأردنية. كما توصلت الدراسة إلى أن المصارف محل الدراسة تتمتع بارتفاع نسب كفاية رأس مالها وارتفاع جودة أصولها، كما أنها تحتفظ بنسب سيولة جيدة.

استخدمت مجموعة أخرى من الدراسات نظام تصنيف CAMELS في المقارنة بين الأنواع المختلفة للمصارف. وفي هذا الإطار استخدمت دراسة (Kouser and Saba, 2012) نظام تصنيف CAMEL لدراسة الأداء المالي لحوالي (4) مصارف إسلامية وأخرى تقليدية، وحوالي (6) فروع إسلامية لمصارف تقليدية. وبعد إجراء تحليل ANOVA توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تتميز عن التقليدية والفروع الإسلامية للمصارف التقليدية بارتفاع كفاية رأس مالها وجودة أصولها، كما أنها تتمتع بكفاءة إدارية أعلى مقارنة بالمصارف التقليدية. إضافة إلى ذلك، اشارت نتائج الدراسة إلى أن الفروع الإسلامية للمصارف التقليدية أعلى ربحية من غيرها من أنواع المصارف الأخرى.

الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات التي تناولت تأثير جائحة كورونا على القطاع المصرفي من عدة نواحي، فقد ركزت دراسة (Demirgüç-Kunt et al., 2021) على تأثير جائحة كورونا في أسعار أسهم المصارف محل الدراسة في حين تتناول هذه الدراسة أثر جائحة كورونا في جوانب الأداء المالي الستة التي يغطيها نظام تصنيف CAMELS وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق. كما تختلف عن دراسة (Elnahass et al., 2021) التي ركزت من ناحية الأداء المالي على جانبي الربحية والسيولة أكثر من بقية الجوانب الأخرى. من ناحية أخرى اقتصرت دراسة (Ichsan et al., 2021) على تحديد أثر جائحة كورونا على جانب واحد من جوانب الأداء المالي وهو الربحية، كما أنها اقتصرت على المصارف الإسلامية فقط. أما دراسة (Mansour et al., 2021) فهدفت الى التنبؤ بأوضاع المصارف محل الدراسة بعد انتهاء جائحة كورونا فهي دراسة تنبؤية في المقام الأول، في حين تقوم هذه الدراسة بتقييم الأداء المالي للمصارف السعودية أثناء الجائحة وتحديد التغيرات التي حدثت فيه وتحاول تفسيرها. كما تختلف عنها في الأسلوب المستخدم إذ تستخدم هذه الدراسة نظام تصنيف CAMELS في حين تستخدم دراسة (Mansour et al., 2021) نظام تصنيف VARX المشتق من نظام تصنيف VAR. إضافة إلى ذلك، تختلف هذه الدراسة عن دراسة (Afaneh, 2020)، والتي هدفت إلى دراسة أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي السعودي من عدة نواحي، فقد اقتصرت دراسة (Afaneh, 2020) على عينة مكونة من خمسة مصارف سعودية في حين اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المجمعة من جميع المصارف السعودية خلال فترة الدراسة. وتناولت هذه الدراسة ستة من جوانب الأداء المالي في حين ركزت دراسة (Afaneh, 2020) على ثلاثة مؤشرات مالية فقط. إضافة الى ذلك، تختلف عنها في الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

الأداء المالي:

يمكن تعريف الأداء المالي للمصارف من خلال مناقشة عدد من المداخل المرتبطة به. فمن حيث الهدف، يمكن تعريف الأداء المالي للمصرف بأنه مدى تحقيق المصرف لأهدافه المالية (Abdelmagid, 2004)، التي بدورها تنقسم إلى الربحية، والسيولة، والأمان. أما من حيث استخدام الموارد فيمكن تعريف الأداء المالي للمصرف بأنه قدرة المصرف على الحصول على الموارد المالية، واستخدامها الاستخدام الأمثل (Abdelmagid, 2004)، والعمل على استدامتها. كما أن هناك مدخل آخر يشدد على أن تعريف الأداء المالي يجب أن يستجيب لمتطلبات الجهة القائمة بعملية تقييم ذلك الأداء، فالجوانب المالية التي تركز عليها المصارف المركزية عندما تريد الحكم على الأداء المالي للمؤسسات المالية قد تختلف عن التي تركز عليها إدارات تلك المؤسسات، وبالتالي يختلف مفهوم الأداء المالي تبعا لاختلاف الجهة القائمة (Abdelmagid, 2004).

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة كونها تساعد في الحكم على فعالية القرارات المالية التي اتخذتها إدارات المصارف. كما أنها تساعد في الحكم على فعالية السياسات التي تبنتها مثل سياسات إدارة السيولة، وسياسات الاستثمار، وسياسات الائتمان، وغيرها من السياسات. والاستفادة من ذلك في وضع الخطط المستقبلية (Mehassouel and Moussou, 2019).

هناك العديد من الأساليب التي يتم استخدامها لتحليل وتقييم الأداء المالي للمصارف من أكثرها شيوعاً أسلوب النسب المالية. ولقد أدى تعقد البيئة التي تعمل بها المصارف وسرعة التغيرات فيها إلى استخدام تقنيات وأدوات تحليل مالي متطورة تشمل مجموعة واسعة من الأساليب الإحصائية، وأساليب الاقتصاد القياسي، التنقيب عن البيانات، والمنطق الضبابي، والنمذجة والمحاكاة، وبحوث العمليات (Ferreira et al., 2011). وظهرت نتيجة لذلك مجموعة من أساليب التحليل الكمي مثل أسلوب التحليل متعدد المعايير للمساعدة في القرارات (MCDA)، الذي يسمح بالتعامل مع حالات عدم التأكد التي تعمل فيها المصارف والطبيعة الديناميكية للقرارات المالية بها. فضلاً عن المساعدة في اتخاذ القرارات عند تعارض الأهداف كحالة التعارض بين هدفي الربحية والسيولة مثلاً (Zopounidis et al, 2015).

يوصي كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المصارف المركزية باستخدام ما يطلق عليه اسم مؤشرات السلامة المالية للحكم على الأداء المالي للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. وهي عبارة مجموعة من المؤشرات الاحترازية المجمعة، ومتغيرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة بضعف النظام المالي، ومؤشرات السوق المالية، التي تستخدم في دعم عملية الرقابة والمتابعة الدورية للقطاع المالي (Babihuga, 2007). تنقسم مؤشرات السلامة المالية إلى مجموعتين من المؤشرات، المجموعة الأولى هي المؤشرات الأساسية التي تتكون من حوالي (12) مؤشرا تتعلق بالمصارف، وتغطي مجالات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإيرادات والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق. أما المجموعة الثانية فهي المؤشرات المحبذة (المشجعة)، وتتكون من حوالي (28) مؤشر يشجع صندوق النقد الدولي عملية حسابها، تتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، والمؤسسات غير المالية، والأسواق العقارية، وغيرها (IMF, 2006).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتم استخدام نظام تصنيف CAMELS، لتقييم مختلف جوانب الأداء المالي بالمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية (Dang, 2011). الجزء التالي من الإطار النظري يتناول هذا النظام بقليل من التفصيل.

نظام تصنيف CAMELS:

تم اعتماد نظام التصنيف الموحد للمؤسسات المالية، المعروف اختصاراً باسم CAMELS، في الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى في نوفمبر 1979. وقد أثبت منذ ذلك الوقت أنه نظام فعال، وأداة رقابية تساعد في الحكم على سلامة أداء المؤسسات المالية وتصنيفها بما يظهر تلك المؤسسات التي تحتاج اهتماماً خاصاً من قبل الجهات الرقابية (Dang, 2011). يمكن تعريف نظام تصنيف CAMELS بأنه وسيلة رقابية مباشرة، تساعد في التعرف على حقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتتراوح درجات التصنيف حسب هذا النظام تصنيف بين (1)، و(5). حيث يعتبر التصنيف (1) هو الأفضل، والتصنيف (5) هو الأسوأ. الجدير بالذكر أن النظام عند ظهوره لأول مرة كان يتكون من خمسة عناصر أساسية يطلق عليها اختصار اسم CAMEL، هي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، والسيولة. ثم أضيف عليها في عام 1996 عنصراً سادساً هو الحساسية لمخاطر السوق (Caton, 1997). واشتق هذا النظام اسمه من الأحرف الأولى لكل عنصر من عناصره، وفيما يأتي توضيح موجز لهذه العناصر:

كفاية رأس المال Capital Adequacy: من المتوقع أن تحتفظ المصارف برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر التي تتعرض لها مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، فرأس المال يعد بمثابة الوسادة التي توفر الحماية لجميع أصحاب المصلحة في عمل المصرف وتعزز استقراره وكفاءته. اهتمت لجنة بازل في مقرراتها بكفاية رأس المال فحددت مقرراتها الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال (رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) ب (8%)، وقامت بزيادتها تدريجيا حتى وصلت في بازل (3) إلى (10.5%). استخدم الباحثون العديد من المؤشرات للحكم على كفاية رأس مال المصارف من أهمها نسبة كفاية رأس المال (Aspal and Dhawan, 2014; Dabaghie and Rajha, 2019; Ghazavi and Bayraktar, 2018; Ledhem and Mekidiche, 2020; Saif Alyousfi et al., 2017; Sandouq et al., 2021). كما استخدمت دراسات أخرى نسبة حقوق الملكية إلى الأصول كمؤشر للحكم على كفاية رأس المال (Ghazavi and Bayraktar, 2018).

جودة الأصول Assets Quality: يعكس عنصر جودة الأصول كمية مخاطر الائتمان الحالية والمحتملة المرتبطة بمحافظ القروض والاستثمارات، والعقارات الأخرى المملوكة، والأصول الأخرى، وكذلك المعاملات خارج الميزانية العمومية. إن الجودة السيئة للأصول هي السبب الرئيس في فشل المصارف، لذلك تعد واحدة من أكثر العناصر أهمية في تحديد الحالة العامة للمصارف. إن العامل الرئيسي الذي يؤثر على الجودة الإجمالية للأصول هو محفظة القروض وبرنامج إدارة الائتمان، إذ تشكل القروض عادة غالبية أصول المصرف، وتحمل أكبر قدر من المخاطرة على رأس ماله، لذلك تسلط مؤشرات جودة الأصول الضوء على نسب القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض باعتبارها معبرة عن جودة الأصول. (Aspal and Dhawan, 2014; Dabaghie and Rajha, 2019; Ledhem and Mekidiche, 2020; Naushad, 2021; Saif Alyousfi et al., 2017; Sandouq et al., 2021).

الإدارة Management: يقصد بها في الأساس قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أنشطة المصرف وضمان التشغيل الآمن والسليم والفعال وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها. وهي العنصر الأكثر أهمية لضمان التشغيل الآمن للمصرف. على الرغم من أن كفاءة الإدارة هي متغير نوعي في الأساس إلا أن هناك عدة مؤشرات كمية يمكن أن تستخدم في الحكم على كفاءة الإدارة منها ما هو متعلق بقدرتها على التحكم في مصروفات التشغيل مثل نسبة مصروفات التشغيل إلى إجمالي الدخل (Aspal and Dhawan, 2014; Ledhem and

Mekidiche, 2020; Saif Alyousfi et al., 2017; Sandouq et al., 2021). ومنها ما يتعلق بقدرتها على الاستفادة من العنصر البشري المتاح لها مثل ربحية الموظف الواحد (Ghazavi and Bayraktar, 2018; Naushad, 2021). وغيرها من المؤشرات.

الربحية Earning: تعد الربحية من أهم المتغيرات التي يتم من خلالها الحكم على اداء إدارة المصرف بوجه عام والأداء المالي بوجه خاص. فالمصارف عندما تتخذ قراراتها الاستثمارية فإنها تسعى إلى تحقيق الأرباح التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، وتدعيم رؤوس أموالها، وتوزيع أرباح مناسبة لحملة أسهمها. وهناك العديد من المؤشرات والنسب التي تستخدم للحكم على ربحية المصرف من أهمها معدل العائد على الأصول، الذي يقيس مدى كفاءة إدارة المصرف وقدرتها على تحقيق الأرباح من استثمار أصول المصرف (Aspal and Dhawan, 2014; Ghazavi and Bayraktar, 2018; Ledhem and Mekidiche, 2020; Naushad, 2021; Saif Alyousfi et al., 2017). ومن المؤشرات الأخرى المستخدمة في الحكم على الربحية هناك معدل العائد على حقوق الملكية الذي يساعد حملة أسهم المصرف في التعرف على العائد المحقق نتيجة استثمار أموالهم (Aspal and Dhawan, 2014; Dabaghie and Rajha, 2019; Ledhem and Mekidiche, 2020; Saif Alyousfi et al., 2017). إضافة إلى هذين المعدلين فقد استخدمت مجموعة من الدراسات نسبة هامش الفائدة إلى الأصول للحكم على ربحية المصارف (Aspal and Dhawan, 2014; Ghazavi and Bayraktar, 2018; Naushad, 2021).

السيولة Liquidity: تعبر السيولة عن قدرة المصرف على تمويل أصوله والوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، لذلك فهي أمر على درجة عالية من الأهمية لاستمرارية المصرف. وبالتالي هي عبارة عن مفهوم نسبي يساعد في التعرف على العلاقة بين أصول المصرف التي في مقدوره تحويلها إلى سيولة في الأجل القصير دون خسائر، والتزاماته الواجب الوفاء بها في الأجل القصير. تعد إدارة السيولة من بين أهم الأنشطة التي يقوم بها المصرف. وهناك العديد من المؤشرات التي استخدمها الباحثون للحكم على سيولة المصرف منها نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Aspal and Dhawan, 2014; Ledhem and Mekidiche, 2020; Naushad, 2021; Saif Alyousfi et al., 2017)، ونسبة القروض إلى الودائع (Aspal and Dhawan, 2014; Ghazavi and Bayraktar, 2018; Saif Alyousfi et al., 2017).

الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk: تعكس الحساسية لمخاطر السوق الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار السلع أو أسعار الأسهم سلبًا على أرباح المصارف أو رأس المال. كما تعكس الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة تقلبات أسعار الصرف حيث تحتفظ المصارف بمراكز مفتوحة من العملات الأجنبية سواء كان ذلك لفترات طويلة أو قصيرة الأجل. استخدم الباحثون العديد من المؤشرات لقياس الحساسية لمخاطر السوق منها نسبة محفظة الأوراق المالية إلى الأصول (Ghazavi and Bayraktar, 2018; Aspal and Dhawan, 2014; Dabaghie and Rajha, 2019)، ونسبة صافي التعاملات الأجنبية إلى رأس المال النظامي (Ledhem and Mekidiche, 2020).

الجدول رقم (1) يوضح كيفية استخدام هذه المتغيرات في تصنيف المصارف.

جدول رقم (1): كيفية استخدام نظام CAMELS في تصنيف المصارف

المتغير	المؤشر	الوزن	التصنيف				
			1 (قوي)	2 (مرضي)	3 (معقول)	4 (حدي)	5 (غير مرضي)
كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	%20	15% فما فوق	12%- 14.99%	8%- 11.99%	7%- 7.99%	أقل من 7%
جودة الأصول	صافي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	%20	1.25% فما دون	1.26%- 2.59%	2.6%- 3.5%	3.6%- 5.5%	أكبر من 5.5%
الإدارة	مصروفات التشغيل إلى إجمالي الدخل	%25	25% فما دون	26%- 30.99%	31%- 38.99%	39%- 45.99%	أكبر من 46%
الربحية	العائد على الأصول	%15	1% فما فوق	0.8%-0. 9%	0.35%- 0.7%	0.25%- 0.34%	أقل من 0.25%
	العائد على حقوق الملكية		22% فما فوق	17%- 21.99%	10%- 16.99%	7%- 9.99%	أقل من 7%
السيولة	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	%10	50% فما فوق	45%- 49.99%	38%- 44.99%	32%- 37.995	أقل من 32%
الحساسية لمخاطر السوق	محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول	%10	أقل من 25.49%	25.5%- 30.99%	31%- 37.99%	38%- 42.99%	43% فما فوق

Source: Ghazavi, M., & Bayraktar, S. (2018). Performance analysis of banks in turkey using camels approach case study: Six Turkish banks during 2005 To 2016. *İşletme Araştırmaları Dergisi*, *10*(2), p 868.

يعاب على نظام تصنيف CAMELS أن اختيار مؤشرات كل متغير من متغيراته وأوزانها النسبية يعتمد على الحكم والتقدير الشخصي وليس على افتراضات تم اثباتها بصورة إحصائية. وللتغلب على مشكلة المؤشرات المناسبة لكل متغير يمكن الجمع بين نموذج تصنيف CAMELS ومؤشرات السلامة المالية الأساسية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي وتعمل بها المصارف المركزية في مختلف دول العالم، ومن ضمنها البنك المركزي السعودي.

ثالثا: إجراءات الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

إجراءات الدراسة التطبيقية:

منهجية البحث:

تسعى هذه الدراسة للتعرف على التغيرات التي حدثت في مختلف جوانب الأداء المالي للمصارف السعودية أثناء جائحة كورونا، باستخدام نظام تصنيف CAMELS. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي، والتجريبي، حيث تم جمع بيانات ربع سنوية عن ستة متغيرات رئيسة تتضمنها نظام تصنيف CAMELS. تغطي الدراسة الفترة الزمنية من بداية الربع الأول من عام 2017م حتى نهاية الربع الثاني من عام 2021م. تقسم فترة

الدراسة هذه إلى فترتين، الأولى منهما قبل جائحة كورونا وتشمل البيانات الربع سنوية للأعوام 2017، 2018، 2019، أما الفترة الثانية فهي فترة جائحة كورونا وتشتمل على البيانات الربع السنوية لعام 2020 والربعين الأوليين من عام 2021. اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية مصدرها الرئيس هو النشرات الإحصائية الشهرية التي يصدرها البنك المركزي السعودي.

متغيرات الدراسة:

تحتوي الدراسة على نوعين من المتغيرات هما:

- النوع الأول هو جائحة كورونا وهي عبارة عن متغير وهمي يأخذ القيم صفر في الفترات السابقة لجائحة كورونا، والقيمة 1 لفترات الجائحة.
- النوع الثاني يتكون من ستة متغيرات تغطي جوانب الأداء المالي للمصارف السعودية حسب نظام تصنيف CAMELS، وتشمل كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق.

يوضح الجدول رقم (2) متغيرات الدراسة ومؤشراتها والرموز المستخدمة لكل مؤشر من هذه المؤشرات.

جدول رقم (2): متغيرات الدراسة ومؤشراتها والرموز المستخدمة لكل مؤشر

المتغير	المؤشرات	الرمز المستخدم
جائحة كورونا	متغير وهمي	COV
كفاية رأس المال	رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	C1
	رأس المال التنظيمي 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	C2
جودة الأصول	صافي القروض المتعثرة لمخصصات القروض إلى رأس المال	A1
	القروض المتعثرة إلى الإجمالي الكلي للقروض	A2
الإدارة	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	M1
	مصروفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	M2
الربحية	معدل العائد على الأصول	E1
	معدل العائد على حقوق الملكية	E2
السيولة	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	L1
	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل	L2
الحساسية لمخاطر السوق	صافي الأصول الأجنبية إلى مجموع الودائع	S1
	صافي الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول	S2

المصدر: إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لحساب مؤشرات الجوانب المختلفة للأداء المالي، والانحراف المعياري لهذه المتوسطات.
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين جائحة كورونا ومؤشرات الجوانب المختلفة للأداء المالي للمصارف السعودية. وتشير قيم معامل الارتباط إلى وجود علاقة قوية إذا كانت أكبر من (0.69)، أما إذا كانت تتراوح

بين (0.40–0.69) فإنها تشير إلى وجود علاقة متوسطة، في حين أنها تشير إلى وجود علاقة ضعيفة إذا كانت أقل من (0.40). أما الإشارة فإنها تدل على اتجاه العلاقة ما إذا كانت طردية (الإشارة موجبة)، أو عكسية (الإشارة سالبة).

– اختبار T لعينتين مستقلتين، وذلك للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات مؤشرات الجوانب المختلفة للأداء المالي، قبل وأثناء جائحة كورونا.

– اختبار ليفين، وذلك للحكم على مدى تساوي تباين العينتين، فإذا كانت القيمة المعنوية المصاحبة لهذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فهذا يشير إلى تساوي التباين للعينتين. وبناءً على ذلك يتم قراءة قيم T في حالة تساوي التباين.

الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة لكامل فترة الدراسة. تشمل هذه الإحصائيات كلاً من أقل وأعلى قيمة، والمتوسط، والانحراف المعياري، ومعامل الالتواء.

جدول رقم (3): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المؤشرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
كفاية رأس المال	C1	18.60	20.90	19.77	0.616	0.144-
	C2	16.90	18.90	18.06	0.587	0.774-
جودة الأصول	A1	6.80-	2.70-	4.23-	1.239	0.572-
	A2	1.40	2.30	1.87	0.274	0.290-
الإدارة	M1	70.40	77.70	75.06	2.044	0.721-
	M2	34.40	40.10	36.16	1.203	1.860
الربحية	E1	1.00	2.40	1.83	0.394	0.793-
	E2	6.70	15.70	12.12	2.392	0.865-
السيولة	L1	19.40	26.80	23.14	2.481	0.339-
	L2	30.60	43.80	37.35	4.619	0.302-
الحساسية لمخاطر السوق	S1	12.37	16.05	14.11	1.017	0.072
	S2	8.07	11.15	9.62	0.880	0.105-

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل.

تشير قيم معامل الالتواء في الجدول رقم (3) إلى أن جميع متغيرات الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي أو قريبة منه ما عدا قيمة معامل الالتواء لمؤشر المصروفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (M2)، التي تجاوزت (1) مما يعني أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي. لذلك سوف يتم حذف هذا المؤشر من التحليل عند اختبار الفرضيات، والاكتفاء بمؤشر واحد فقط لمتغير الإدارة هو هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (M1).

القطاع المصرفي السعودي في عام الجائحة:

أثرت جائحة كورونا على اقتصاديات معظم دول العالم بما فيها المملكة العربية السعودية التي شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4.1%) مقارنة بارتفاع نسبته (0.3%) في عام 2019، ويعزى ذلك إلى انخفاض الأنشطة في القطاعين النفطي وغير النفطي بسبب جائحة كورونا (SAMA, Financial Stability Report, 2021). ونتيجة لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من (5%) إلى (15%)، ارتفع معدل التضخم من (1%) في النصف الأول من عام 2020 إلى (5.8%) في النصف الثاني من نفس العام (SAMA, Financial Stability Report, 2021). وفي أعقاب هذه التداعيات السلبية قام البنك المركزي السعودي باتخاذ مجموعة من الإجراءات، وطرح عدد المبادرات منها (SAMA, Financial Stability Report, 2021):

- تخفيض أسعار اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس بمقدار (50) نقطة أساس، ثم قام بإجراء تخفيض ثان بمقدار (75) نقطة أساس. ونتيجة لذلك انخفض سعر الفائدة بين المصارف السعودية لمدة (3) شهور ليصل متوسطه في نهاية العام إلى (1.19%).
- ضخ (50) مليار ﷼ لتعزيز سيولة المصارف ومساعدتها في تقديم الائتمان اللازم للقطاع الخاص.
- إطلاق برنامج دعم تمويل القطاع الخاص الشامل الذي يشمل إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تكاليف التمويل، وتأجيل مستحقات المصارف من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضمان (95%) من التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تخفيض وزن المخاطر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المصنفة في قطاع الشركات إلى (85%).
- دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لجميع المحلات التجارية ومنشآت القطاع الخاص.

ساهمت الإجراءات التي قام بها البنك المركزي السعودي في أن يحافظ القطاع المصرفي على متانته فعلى الرغم من تراجع الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية فقد شهدت أصول القطاع المصرفي أعلى معدلات نمو ربع سنوية خلال السنوات الخمس الأخيرة لتستقر عند (13.2%) في الربع الرابع من عام 2020 (SAMA, Financial Stability Report, 2021). الجدول رقم (4) يوضح قيم مؤشرات الأداء المالي للمصارف السعودية قبل وأثناء جائحة كورونا.

يتضح من الجدول رقم (4) أن مؤشرات كفاية رأس المال شهدت ارتفاعاً طفيفاً في عام 2020، حيث بلغت نسبة كل من رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (C1)، ورأس المال التنظيمي 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (C2) حوالي (20.3%، 18.7%) على التوالي، مقارنة بما نسبته (19.4%، 18.1%) في نهاية عام 2019. أما مؤشرات جودة الأصول فقد شهدت تراجعا خلال عام 2020، إذ ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى الإجمالي الكلي للقروض (A2)، لتستقر عند (2.2%) بنهاية العام. في مجال كفاءة الإدارة تراجعت نسبة مساهمة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (M1)، لتستقر عند (76.5%) في نهاية عام 2020، مقارنة بحوالي (77.7%) في نهاية عام 2019. كما ارتفعت نسبة مصروفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (M2)، لتستقر بنهاية عام 2020عند (36.2%)، مقارنة بحوالي (35.9%) نهاية عام 2019. نتيجة للتبعات الاقتصادية لجائحة كورونا وانخفاض أسعار الفائدة تراجعت ايرادات المصارف السعودية فانخفض كل من معدل العائد على الأصول (E1)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (E2)، ليستقرا عند (1.2%، 8.6%) على التوالي بنهاية عام 2020، مقارنة بحوالي (1.8%، 11.9%) في نهاية عام 2019. أما من ناحية السيولة ونتيجة لما قام به المصرف المركزي السعودي من ضخ كميات

كبيرة من السيولة للمصارف فقد ارتفعت في عام 2020 نسبتا الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (L1)، والأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل (L2)، لتصبحا (26.8%، 43.8%) على التوالي، مقارنة بحوالي (25.4%، 41.3%) في نهاية عام 2019. شهد عام 2020 أيضاً تراجعاً في نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى مجموع الودائع (S1)، التي انخفضت من (13.57%) إلى (12.87%). كما تراجعت نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول (S2) لتستقر عند (8.39%) بنهاية العام.

جدول رقم (4): مؤشرات الأداء المالي للمصارف السعودية 2017-2020م

السنة	الفترة	كفاية رأس المال		جودة الاصول		الإدارة		الربحية		السيولة		الحساسية لمخاطر السوق	
		C1	C2	A1	A2	M1	M2	E1	E2	L1	L2	S1	S2
2017	Q1	18.9	16.9	4.0-	1.4	70.4	36.8	2.0	14.1	19.4	30.9	14.76	10.40
	Q2	19.2	17.2	4.2-	1.4	72.3	36.4	2.0	13.7	19.4	30.6	15.12	10.71
	Q3	19.4	17.4	3.6-	1.5	72.8	36.2	2.0	13.3	19.4	30.8	15.56	10.85
	Q4	20.4	18.3	3.4-	1.6	73.4	36.6	2.0	12.9	21.6	34.6	16.05	11.15
2018	Q1	20.4	18.4	6.1-	1.7	73.6	36.2	2.2	14.2	20.6	31.9	13.99	9.82
	Q2	20.9	18.9	5.7-	1.8	74.4	36.4	2.1	13.8	21.1	33.1	14.67	10.17
	Q3	20.1	18.1	5.6-	1.8	74.9	36.1	2.2	14.0	21.3	33.5	14.53	10.15
	Q4	20.3	18.5	4.8-	2.0	75.7	36.3	2.1	13.9	22.3	35.5	13.85	9.67
2019	Q1	20.2	18.6	4.8-	1.9	76.0	34.4	2.4	15.7	24.5	39.5	13.44	9.21
	Q2	19.7	18.4	4.0-	1.9	76.6	34.6	1.9	12.3	25.4	41.6	13.16	9.02
	Q3	19.4	18.1	6.8-	1.9	76.7	34.9	1.9	12.3	24.3	39.6	13.99	9.49
	Q4	19.4	18.1	3.6-	1.9	77.7	35.9	1.8	11.9	25.4	41.3	13.57	9.26
2020	Q1	18.6	17.0	5.0 -	1.9	76.8	36.3	1.8	11.8	24.4	40.0	14.20	9.44
	Q2	19.1	17.7	2.8-	2.3	77.5	36.3	1.0	6.7	25.2	41.5	15.18	9.88
	Q3	19.6	18.1	2.7-	2.2	76.7	36.1	1.2	8.5	25.2	41.7	14.07	9.19
	Q4	20.3	18.7	3.0-	2.2	76.5	36.2	1.2	8.6	26.8	43.8	12.87	8.39

المصدر: إعداد الباحث استنادا على النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

النتائج و المناقشة:

نتائج اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على عدم وجود أثر لجائحة كورونا على الأداء المالي للمصارف السعودية خلال فترة الدراسة. ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

- لا يوجد أثر لجائحة كورونا على مؤشرات كفاية رأس مال المصارف السعودية.
- لا يوجد أثر لجائحة كورونا على مؤشرات جودة أصول المصارف السعودية.
- لا يوجد أثر لجائحة كورونا على مؤشرات كفاءة إدارة المصارف السعودية.
- لا يوجد أثر لجائحة كورونا على مؤشرات ربحية المصارف السعودية.
- لا يوجد أثر لجائحة كورونا على مؤشرات سيولة المصارف السعودية.
- لا يوجد أثر لجائحة كورونا على مؤشرات حساسية المصارف السعودية لمخاطر السوق.

جدول رقم (5): معامل ارتباط المتغيرات التابعة مع جائحة كورونا

المتغيرات	المؤشرات	معامل الارتباط مع جائحة كورونا	مستوى المعنوية sig
كفاية رأس المال	C1	0.203-	0.418
	C2	0.048-	0.849
جودة الأصول	A1	**0.754	0.013
	A2	*0.738	0.000
الإدارة	M1	0.370	0.131
الربحية	E1	*0.861-	0.000
	E2	*0.843-	0.000
السيولة	L1	*0.637	0.004
	L2	*0.664	0.003
الحساسية لمخاطر السوق	S1	0.403-	0.097
	S2	*0.623-	0.006

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل.

ملاحظة: *. الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، **. الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

يتضح من الجدول رقم (5) أن مستوى معنوية معامل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات متغيري كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة كانت أكبر من (0.05) الأمر الذي يعني قبول الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثالثة، عليه يمكن القول إنه لا يوجد أثر لجائحة كورونا على كل من كفاية رأس مال المصارف السعودية وكفاءة إدارتها. أما بالنسبة لمؤشرات بقية الفرضيات الفرعية فقد بلغ مستوى معنوية معاملات ارتباطها مع جائحة كورونا أقل من (0.05) وهو ما يشير إلى رفض فرض البحث وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لجائحة كورونا على مؤشرات هذه المتغيرات. حيث يظهر الجدول رقم (5) وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين جائحة كورونا ومؤشرات جودة أصول المصارف السعودية (معامل الارتباط موجب وأكبر من 0.69)، ومتوسطة مع مؤشرات سيولة تلك المصارف (معامل الارتباط موجب ويقع بين 0.40-0.69). كما يظهر نفس الجدول أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية بين جائحة كورونا ومؤشرات ربحية

المصارف السعودية (معامل الارتباط سالب وأكبر من 0.69)، ومتوسطة مع درجة حساسية تلك المصارف لمخاطر السوق (معامل الارتباط سالب ويقع بين 0.40-0.69)، مع ملاحظة أنه فيما يتعلق بمؤشر الأصول الأجنبية إلى مجموع الودائع (S1)، يرفض فرض البحث ويقبل الفرض البديل عند مستوى معنوية (0.10).

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات متغيرات الأداء المالي للمصارف السعودية قبل وأثناء جائحة كورونا. الجدير بالذكر هنا أن قيمة معنوية اختبار ليفين لتساوي التباين لجميع مؤشرات المتغيرات ما عدا مؤشرات السيولة كانت أكبر من (0.05)، مما يشير إلى اعتماد قيمة T عند تساوي التباين. أما بالنسبة لمؤشري السيولة وهما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل كانت قيمة معنوية اختبار ليفين أقل من (0.05)، مما يشير إلى اعتماد قيمة T عند عدم تساوي التباين. الجدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية.

على الرغم من ارتفاع مؤشرات متغير كفاية رأس المال في عام 2020 مقارنة بعام 2019، إلا أن الجدول رقم (6) يظهر أنه عند مقارنة فترة الجائحة بالثلاث سنوات التي قبلها، فقد حدث انخفاضاً طفيفاً في متوسط مؤشري رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال التنظيمي 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر قدره (0.25%، 0.06%) على التوالي. إلا أن هذا الانخفاض ليس له دلالة إحصائية، نظراً لأن مستوى المعنوية للفرق بين هذين المتوسطين قبل وأثناء جائحة كورونا كان أكبر من (0.05). الأمر الذي يشير إلى قبول فرض البحث الذي يرى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط كفاية رأس مال المصارف السعودية قبل وأثناء جائحة كورونا. الجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع ما تم التوصل اليه في اختبار الفرضية الأولى من عدم وجود أثر لجائحة كورونا على كفاية رأس مال المصارف السعودية في الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (6): نتيجة اختبار T للفروق بين متوسطات المتغيرات التابعة قبل وأثناء جائحة كورونا

المتغيرات	المؤشرات	قبل الجائحة		أثناء الجائحة		الفرق بين المتوسطين	قيمة T	مستوى المعنوية sig
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
كفاية رأس المال	C1	19.86	0.61	19.61	0.65	0.25-	0.867	0.418
	C2	18.08	0.60	18.02	0.61	0.06-	0.193	0.849
جودة الأصول	A1	4.72-	1.12	3.25-	0.89	1.47	2.807-	**0.013
	A2	1.73	0.21	2.15	0.14	0.42	4.371-	*0.000
الإدارة	M1	74.54	2.13	76.10	1.51	1.56	1.592-	0.131
الربحية	E1	2.05	0.16	1.35	0.28	0.70-	6.677	*0.000
	E2	13.51	1.05	9.35	1.79	4.16-	6.273	*0.000
السيولة	L1	22.06	2.30	25.32	0.86	3.26	4.328-	*0.001
	L2	35.24	4.20	41.57	1.34	6.33	4.758-	*0.000
الحساسية	S1	14.39	0.88	13.55	1.11	0.84-	1.760	0.097

لمخاطر السوق	**S2**	9.99	0.69	8.86	0.74	1.13-	3.182	*0.006

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل.

ملاحظة: *. الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، **. الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

أما في متغير جودة الأصول، فيشير الجدول رقم (6) إلى حدوث ارتفاع في متوسط كل من صافي القروض المتعثرة لمخصصات القروض إلى رأس المال، والقروض المتعثرة إلى الإجمالي الكلي للقروض، بلغ حوالي (1.47%، 0.42%) على التوالي. ولما كان مستوى المعنوية للفرق بين هذين المتوسطين قبل وأثناء جائحة كورونا أقل من (0.05)، فإنه يرفض فرض البحث الذي يرى عدم وجود فوق ذات دلالة إحصائية في متوسط جودة أصول المصارف السعودية قبل وأثناء جائحة كورونا، وقبول الفرض البديل الذي يرى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط جودة أصول المصارف السعودية قبل واثناء جائحة كورونا. تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل اليه عند اختبار الفرضية الأولى من وجود أثر لجائحة كورونا على جودة أصول المصارف السعودية خلال الفترة محل الدراسة. عليه يمكن القول إن هناك تراجعا في جودة أصول المصارف السعودية أثناء جائحة كورونا مقارنة بالفترات السابقة لها.

ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تأثر قطاع الشركات بالجائحة حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى الإجمالي الكلي للقروض في قطاع البناء والتشييد من (7.2%) نهاية عام 2019 إلى (9.8%) في نهاية عام 2020. أما في قطاع الصناعات التحويلية فقد ارتفعت النسبة من (2.4%) إلى (4.7%)، كما ارتفعت في قطاع التجارة من (2.9%) إلى (4.3%). الجدير بالذكر، أن نسب التعثر هذه قد ترتفع في حال إلغاء إجراءات تأجيل سداد القروض المعمول بها وفقا لبرنامج تأجيل الدفعات. على الرغم من ذلك تظل هذه المستويات من نسب التعثر مطمئنة نظرا لارتفاع مستويات ما تخصصه المصارف السعودية من احتياطيات لمجابهة تعثر القروض.

يتضح من الجدول رقم (6) أنه بالنسبة لمتغير كفاءة إدارة المصارف السعودية فقد حدث ارتفاع في مؤشر هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (1.56%). إلا أن قيمة مستوى المعنوية لهذا الارتفاع كانت أكبر من (0.05) مما يعني قبول فرض البحث الذي ينص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط كفاءة إدارة المصارف السعودية قبل وأثناء جائحة كورونا. تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل اليه عند اختبار الفرضية الأولى من عدم وجود أثر لجائحة كورونا على كفاءة إدارة المصارف السعودية في الفترة محل الدراسة.

يبين الجدول رقم (6) أنه عند مقارنة متوسط معدل العائد على أصول المصارف السعودية قبل جائحة كورونا مع متوسط نفس المعدل أثناء الجائحة، حدوث انخفاض نسبته (0.70%). كما يبين أيضاً أنه عند مقارنة متوسط معدل العائد على حقوق ملكية المصارف السعودية قبل جائحة كورونا مع متوسطه أثناء الجائحة، حدوث انخفاض نسبته (4.16%). أما مستوى معنوية الفرق في هذين المتوسطين فقد بلغ حوالي (0.000) لكلا المؤشرين، مما يشير إلى رفض فرض البحث وقبول الفرض البديل الذي يرى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط ربحية المصارف السعودية قبل وأثناء جائحة كورونا. وهي نتيجة تتفق أيضا مع ما تم التوصل اليه عند اختبار الفرضية الأولى من وجود أثر لجائحة كورونا على ربحية المصارف السعودية في الفترة محل الدراسة. عليه يمكن القول ان معدلات ربحية المصارف السعودية تراجعت أثناء جائحة كورونا عما كانت عليه قبل الجائحة. يمكن أن يعزى ذلك الهبوط إلى الزيادة التي شهدها إجمالي المصروفات في عام 2020، حيث كانت المخصصات وعلى رأسها مخصصات خسائر القروض

هي العنصر الأكثر تأثيراً في زيادة المصروفات بسبب حالة عدم التأكد التي خلفتها جائحة كورونا. كما شهد نفس العام انخفاضاً في إيرادات المصارف بنسبة (0.4%) نتيجة للآثار الاقتصادية السالبة التي خلفتها جائحة كورونا، ونتيجة لانخفاض أسعار الفائدة عالميا ومحليا. كما كان لبرنامج تأجيل الدفعات المعمول به من قبل البنك المركزي السعودي دوراً في انخفاض إيرادات المصارف.

يشير الجدول رقم (6) إلى أن هناك ارتفاعاً في مؤشرات سيولة المصارف السعودية أثناء جائحة كورونا مقارنة بالفترة قبل الجائحة، حيث ارتفع متوسط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من (22.06%) قبل الجائحة، إلى حوالي (25.032%) أثناء الجائحة. كما ارتفع متوسط نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل من حوالي (35.24%) قبل الجائحة، إلى حوالي (41.57%) أثناء الجائحة. كما يشير نفس الجدول إلى أن مستوى معنوية الفرق في هذين المتوسطين قبل وأثناء الجائحة كان أقل من (0.05)، مما يشير إلى رفض فرض البحث وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط سيولة المصارف السعودية قبل وأثناء جائحة كورونا. تتفق هذه النتيجة مع مما تم التوصل اليه عند اختبار الفرض الأول من وجود أثر لجائحة كورونا على سيولة المصارف السعودية في الفترة محل الدراسة. وتشير هذه النتيجة إلى أن مؤشرات سيولة المصارف السعودية شهدت ارتفاعا أثناء جائحة كورونا مقارنة بالفترة التي سبقت الجائحة. ساعد التمويل المرتبط بالجائحة الذي أتاحه البنك المركزي السعودي من خلال ضخ (50) مليار ﷼، ومن خلال أدوات إدارة السيولة ضمن عمليات السوق المفتوحة في تحسين مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي وتوفير بيئة تمويلية مناسبة.

يظهر الجدول رقم (6) أنه فيما يتعلق بمتغير الحساسية لمخاطر السوق، فقد شهدت نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى مجموع الودائع انخفاضا بنسبة (0.48%)، وأن هذه الانخفاض له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.10) حيث بلغت قيمة المعنوية (0.097). كما يشير نفس الجدول إلى أن هناك انخفاضا في نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول انخفاضا بنسبة (1.13%)، وأن هذا الانخفاض له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) حيث بلغت قيمة المعنوية (0.006). بناء على ذلك يتم رفض فرض البحث وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط حساسية المصارف السعودية لمخاطر السوق قبل وأثناء جائحة كورونا. تتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما تم التوصل اليه عند اختبار الفرضية الأولى من وجود أثر لجائحة كورونا على حساسية المصارف السعودية لمخاطر السوق في الفترة محل الدراسة. عليه يمكن القول إن هناك تحسناً في درجة حساسية المصارف السعودية لمخاطر السوق أثناء جائحة كورونا مقارنة بالفترة السابقة لها.

الاستنتاجات و التوصيات:

الاستنتاجات:

- تتمتع المصارف السعودية بمستويات عالية من كفاية رأس المال، ساعدتها في تفادي الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد، ومكنتها من تلبية كافة طلبات الائتمان اللازمة لدعم الاقتصاد.
- واصلت نسبة القروض المتعثرة ارتفاعها نتيجة للآثار السالبة لجائحة كورونا على الاقتصاد. رغماً عن ذلك تعتبر مستويات نسبة القروض المتعثرة مقبولة ومطمئنة حيث أنها لم تتجاوز (2.2%) بنهاية عام 2020م.
- لم تؤثر جائحة كورونا سلبا في قدرة إدارات المصارف السعودية في التحكم في تكاليف عملياتها التشغيلية.

– مع الآثار الاقتصادية السالبة للجائحة، وانخفاض أسعار الفائدة عالميا ومحليا، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض أسعار النفط، تأثرت إيرادات المصارف السعودية بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض ربحيتها بشكل واضح خلال عام 2020. كما ساهم الارتفاع الذي شهدته مخصصات القروض المتعثرة نتيجة للجائحة في انخفاض الربحية أيضا.

– تحتفظ المصارف السعودية بمستويات مناسبة من السيولة. ولقد ساعدت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي السعودي، المصارف في تفادي صدمات السيولة التي كان من الممكن أن تحدثها جائحة كورونا، ومكنتها من مقابلة مسحوبات عملائها، وتلبية طلبات الائتمان، والاحتفاظ برصيد من السيولة، أعلى مما كان عليه الوضع قبل الجائحة.

– ساهم انخفاض صافي الأصول الأجنبية للمصارف السعودية خلال الجائحة في تغير درجة حساسيتها لمخاطر السوق مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات التي سبقت الجائحة.

التوصيات:

– على البنك المركزي السعودي مراقبة التطورات الاقتصادية أولا بأول والعمل على مراجعة السياسة النقدية المتبعة مع الحرص على تبني سياسة نقدية تيسيرية تهدف إلى دعم موقف السيولة في القطاع المصرفي ودعم الائتمان الموجه للقطاع الخاص.

– على البنك المركزي السعودي بناء النماذج القياسية التي تمكنه من إجراء اختبارات الضغط بالقطاع المصرفي، والتنبؤ المبكر بالأزمات المالية.

– تسهم عملية التقييم المستمر للمخاطر النظامية، وبقية أنواع المخاطر كمخاطر الائتمان والتشغيل والسوق، في تعزيز الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي

– على المصارف السعودية الاستعداد المبكر للمخاطر المحتملة المرتبطة بإفلاس الشركات بعد انتهاء الفترة المحددة من قبل البنك المركزي السعودي بتأجيل سداد أقساط القروض، أو في حالة تأخر تعافي الاقتصاد من آثار الجائحة، أو عودة انتشار الفيروس مرة أخرى.

– يسهم الانتقال نحو إلى الخدمات المالية الرقمية في تخفيف تقليل تكاليف العمليات التشغيلية، مما يساعد في تحسين ربحية المصارف.

– وضع الخطط والاستراتيجيات التي تكفل ضمان الاستقرار المالي حال استمرار جائحة كورونا لفترة زمنية طويلة.

الدراسات المستقبلية:

لم تتناول هذه الدراسة بعض الموضوعات التي تتعلق بالأداء المالي للمصارف السعودية خلال فترة الجائحة. فعلى سبيل المثال لم تقارن بين تأثير الجائحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية، كما انها لم تقارن بين تأثيرها على المصارف السعودية والمصارف الأجنبية العاملة بالمملكة العربية السعودية. يتيح هذا الأمر لباحثين آخرين إجراء هذه المقارنات في دراساتهم مستقبلا. إضافة إلى ذلك، استخدمت الدراسة أسلوبا واحدا فقط لتحديد جوانب الأداء المالي هو نظام تصنيف CAMELS، فبإمكان باحثين آخرين استخدام أساليب أخرى ودراسة جوانب مالية إضافية مستقبلا.

References:

Abdelmagid, D. A. (2004). *Evaluation of Sudanese Banks Performance: Analytical Study*. Doctoral Dissertation, Omdurman Islamic University, Sudan. (In Arabic)

Afaneh, M. K. (2020). The impact of the Corona pandemic (Covid 19) on the Saudi banking sector, *Global Journal of Economics and Business (GJEB)*, 9(2), 198-210. (In Arabic). https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.2.1.

Al-Qaisi, F. (2017). Analyzing the Factors Affecting the Performance of the Jordanian Commercial Banks Using the Components of CAMELS Model: An Applied Study. *Jordan Journal of Business Administration*, 13(4). 461-474. (In Arabic).

Arab Monetary Fund, (2021). *The Thirteenth Edition of the Arab Economic Outlook Rrport*. (In Arabic)

Aspal, P. K., & Dhawan, S. (2014). Financial performance assessment of banking sector in India: A case study of old private sector banks. *The Business & Management Review*, *5*(3), 196-211.

Babihuga, R. (2007). Macroeconomic and financial soundness indicators: An empirical investigation. *IMF Working papers*, *2007*(115).

Belouafi, A. (2020). Impact of the Spread of COVID-19 Pandemic on Islamic Finance Industry. *Bait al-Mashura journal*, 13(S), 27-73. (In Arabic).

Caton, W. F. (1997). Uniform financial institutions rating system. *Federal Register*, 62(3), 752-757.

Dabaghie, M. N., & Rajha, K. S. (2019). Evaluating the Performance of Saudi Commercial Banks Using CAMELS Methodology. *Research Journal of Finance and Accounting*, *10*(12), 94-102.

Dang, U. (2011). The CAMEL rating system in banking supervision. A case study. Dissertation, Arcada University of Applied Science, International Business, viewed 30 August 2021, https://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/38344/Dang_Uyen.pdf?...1

Demirgüç-Kunt, A., Pedraza, A., & Ruiz-Ortega, C. (2021). Banking sector performance during the covid-19 crisis. *Journal of Banking & Finance*, https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2021.106305

Elnahass, M., Trinh, V. Q., & Li, T. (2021). Global banking stability in the shadow of Covid-19 outbreak. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, *72*, https://doi.org/10.1016/j.intfin.2021.101322

Ferreira, F. A., Spahr, R. W., & Pereira, J. A. (2011). New banking trends, MCDA and financial decisions: insights and a framework for retail banking. *Banks & bank systems*, 6(2), 23-35.

Ghazavi, M., & Bayraktar, S. (2018). Performance analysis of banks in turkey using camels approach case study: Six Turkish banks during 2005 To 2016. *İşletme Araştırmaları Dergisi*, *10*(2), 847-874.

Ichsan, R. N., Suparmin, S., Yusuf, M., Ismal, R., & Sitompul, S. (2021). Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid-19 Pandemic. *Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences*, *4*(1), 298-309. https://doi.org/10.33258/birci.v4i1.1594

International Monetary Fund. (2006). Financial soundness indicators compilation guide. *International Monetary Fund, ISBN/ISSN: 978-1-58906-385-3*.

Kouser, R., & Saba, I. (2012). Gauging the financial performance of banking sector using CAMEL model: comparison of conventional, mixed and pure Islamic banks in Pakistan. *International Research Journal of Finance and Economics*, *82*(1), 67-88.

Ledhem, M. A., & Mekidiche, M. (2020). Economic growth and financial performance of Islamic banks: a CAMELS approach. *Islamic Economic Studies*. 47-62.

Mansour, W., Ajmi, H., & Saci, K. (2021). Regulatory policies in the global Islamic banking sector in the outbreak of COVID-19 pandemic. *Journal of Banking Regulation*, 1-23. https://doi.org/10.1057/s41261-021-00147-3

Mehassouel, N. and Moussou, S., (2019), Evaluating the financial performance of commercial banks: A case study of Arab Banking Corporation Bank. (ABC Jordan) during the period 2011-2018, *Namaa Review for Economic and Commerce*, 3(2), 119-131. (In Arabic).

Naushad, M. (2021). Comparative analysis of Saudi sharia compliant banks: A CAMEL framework. *Accounting*, *7*(5), 1119-1130.

Saif Alyousfi, A. Y., Saha, A., & Md Rus, R. (2017). Profitability of Saudi commercial banks: A comparative evaluation between domestic and foreign banks using CAMEL parameters. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *7*(2), 477-484.

SAMA. (2020). *Monthly Bulletins*. (In Arabic).

SAMA. (2021). *Financial Stability Report.* (In Arabic).

Sandouq, A. Almeshaal, Y. Hasan, A. (2021). Evaluating the Private Banking Sector Performance Depending On CAMELS: Applied Study On Private Banks Listed In Damascus Stock Market *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences* Series, 43(3), 43-60. (In Arabic).

Zopounidis, C., Galariotis, E., Doumpos, M., Sarri, S., & AndriosopouloS, K. (2015). Multiple criteria decision aiding for finance: An updated bibliographic survey. *European Journal of Operational Research*, *247*(2), 339-348.